

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة من 2003-2013

((Measuring and analyzing the impact of fluctuations in the Iraqi dinar exchange rate in inflation rates in Iraq. analytical study for the period 2003 - 2013))

م.م حميد حسن خلف جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد

Hameedhasan14@gmail.com

A.L. Hameed Hassan Khalaf AL-Juboory

المستخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة أثر سعر الصرف في معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2013) للتعرف على قوة العلاقة ودرجة تأثيرها وسرعة أنتقالها بين المتغيرين. ولتحقيق هذا الهدف تم عرض الجانب النظري لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ، وتناول التضخم ونظرياته والعوامل المؤثرة فيه ، كما تناول العلاقة بين سعر الصرف والتضخم ، وتضمن تحليلاً أحصائياً لغرض إثبات الفرضية الأساسية التي تشير الى ان سعر صرف الدينار يؤثر تأثيراً مباشراً على معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة بأستخدام طريقة الأنحدار التدريجي (STEPWLS).أذ أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين تحركات سعر صرف الدينار العراقي ومعدلات التضخم في العراق، وانه كلما زاد سعر الصرف في السوق وحدة واحدة أزداد معدل التضخم بمقدار (6,086) وحدة. مما أثبت فرضية البحث وكان متطابقاً مع واقع الأقتصاد العراقي اليوم، والذي يشير الى الأثر المباشر لتذبذبات أسعار الصرف على الأسعار والمتغيرات الأخرى فيه، وقد أختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract

This research aims to examine the effect of Exchange rate of Iraq Dinar on inflation, for the period (2003-2013) to identify the strength hand impact of the relationship and the promptness of the transition between the two variables.

To achieve this goal, the researcher presented the theoretical side of the exchange rate and the factors influencing it, it adressed inflation theories

and factors affecting it, also addressed the relationship between the exchange rate and the inflation rate, it used a statistical analysis for the purpose of demonstrating the basic premise to suggest that the dinar exchange rate has a direct impact on inflation in Iraq during the period of the study using the gradual regression (STEP WISE). The Results showed a strong correlation between the movements of the Iraqi dinar exchange in inflation rate in Iraq, and that whatever the exchange rate has increased in the market with one unit, will increase with the rate of inflation by (6,086) units. Which proved the hypothesis of the research and was identical with the reality of the Iraqi economy today, which refers to the direct impact of exchange rate fluctuations on prices and other variables. The research ended with some conclusions and recommendations.

المقدمة

لقد مر العراق بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاهرة تمثلت بالحرب العراقية الإيرانية في عقد الثمانينات ثم الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات ، حتى الاحتلال الأميركي له في مطلع 2003، كل ما تقدم ترك آثار اقتصادية صعبة، فضلاً عن اختلاف النظام الاقتصادي قبل وبعد (2003) إذ تحول الاقتصاد العراقي من التخطيط المركزي الشامل والدور التدخلية للدولة في الحياة الاقتصادية وتحييد السياسة النقدية وتهميش دور البنك المركزي واستقلالته في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال سعر الصرف (مثبت من قبل الحكومة) وسعر الفائدة وعمليات السوق المفتوح.

إلى نظام اقتصادي رأسمالي حر (اقتصاد السوق) والبدء بمرحلة تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة ، وإعطاء البنك المركزي استقلالية كاملة من خلال إصدار القانون رقم (56) لسنة (2004)، والذي حدد أهداف السياسة النقدية بالاستقرار النقدي ، وعندما عمدت السلطة النقدية (البنك المركزي) إلى تمويل نظام الصرف إلى نظام الصرف المرن المدار والعمل على رفع سعر الصرف للدينار العراقي، مما كان له أثر إيجابي في الاستقرار النقدي والسيطرة على الموجات التضخمية التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

لقد حاول الباحث التركيز على الاقتصاد العراقي ومحاولة التعرف على أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد ألا وهي ظاهرة التضخم وعلاقتها بسعر الصرف للدينار العراقي، وتحليل

هذه المؤشرات وتفسيرها في ضوء الظروف المشار إليها ، وتبيان الآثار التبادلية بين هذه المتغيرات وانعكاسات كل منها على الآخر وذلك في ثلاث محاور رئيسية ، إذ تناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف ، فيما تناول المحور الثاني عرضاً نظرياً للتضخم ، فيما ركز المحور الثالث على توضيح العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد العراقي للأعوام (2003-2013) . وتحليل تلك العلاقة بأساليب قياسية والتركيز على الأثر الذي يتركه سعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الأميركي في التضخم في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث : تتحدد مشكلة البحث في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي منذ سنوات عديدة ، أذ يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية والنقدية الكبيرة والمهمة والتي تؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي ، مما يترك أثراً سلبياً من ضعف الثقة بالعملة الوطنية والأعتماد على العملات الأجنبية (الدولة) وانخفاض واضح في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية، لذا نعتقد أن هذه المشكلة تستحق البحث والدراسة والتعرف على أسبابها التي نرى ان من أهمها هو تقلبات سعر الصرف.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من خلال محاولة التعرف على اسباب التضخم والتركيز على أحد هذه الاسباب وهو تقلبات سعر الصرف واستخدام ذلك في محاوله لمعالجة الأرتفاعات الحاصلة في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث : يهدف البحث الى تأكيد فرضيته وبالتالي تشخيص أسباب التضخم ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها ، وتقديم فكره مختصرة عن سعر الصرف والتضخم ومعرفة أثر سعر الصرف للدينار العراقي على التضخم في العراق للمدة (2003-2013).

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من الفرضية التالية ، يؤثر سعر صرف الدينار العراقي تأثيراً عكسياً مباشراً على معدلات التضخم في العراق .

منهجية البحث: من أجل تغطية موضوع البحث وأثبات الفرضية ، تم اعتماد الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي لتحليل بيانات التضخم في العراق وسعر الصرف للدينار العراقي مستعيناً بالتحليل الكمي الاقتصادي وأختبار الفرضية وقد تم تقسيم البحث الى عدة محاور وهي :-

- 1- المحور الاول: مفاهيم ونظريات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
- 2- المحور الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم ومفاهيمها والنظريات التي تناولت التضخم.
- 3- المحور الثالث: فقد خصص لدراسة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم ومعرفة الأثر الذي يتركه سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013).
- 4- الأستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

المحور الاول : الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف .

ان العلاقة بين تقلبات اسعار الصرف واستهداف التضخم اصبحت جوهر التحليلات والنقاشات التي تكتنف السياسة النقدية ولا سيما في الدول النامية ، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هذه القضية عالقة في منظور التحليل الاقتصادي، وهنا سنركز على مناقشة سعر الصرف والتضخم في العراق وكيفية امكانية استهداف التضخم من خلال سعر الصرف واستقراره .

اولاً : مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه * :

1- سعر الصرف: يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة ما مقدراً بوحدات عملة اجنبية اخرى (علي ، عبدالجبار ، 2004، 381)، او هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم مبادلتها بعدد الوحدات من العملة الاجنبية (امين، 2007، 237).

كما يعرف بأنه : عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملات الاجنبية استناداً لمقاييس ومؤشرات اقتصادية وظروف العرض والطلب في سوق الصرف الاجنبي.(كنعان ، 2012 ، 491).
أما الباحث فيرى ان سعر الصرف هو مؤشر للمقارنة بين أسعار العملات المحلية وأسعار العملات الاجنبية.

ويقسم سعر الصرف الى :

- **سعر الصرف الاسمي** : هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تدفع مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية ، او هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية (عناني ، 2006 ، 11).
- **سعر الصرف الحقيقي** : ويعرف بأنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها الى الاسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة . (الغالبي ، 2011 ، 27).
- **سعر الصرف التوازني** : هو السعر الذي تكون فيه الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة من العملة ، حيث يكون في بيئة اقتصادية مستقرة وغير مختلفة ، وهو يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي . (العباس ، 2003 ، 7).
- **سعر الصرف الانبي** : ويتحدد هذا السعر بعمليات البيع والشراء للعملات الاجنبية في نفس الوقت والسوق (امين ، 2007 ، 237).
- **سعر الصرف الاجل** : حيث يتحدد هذا السعر بعمليات البيع والشراء المستقبلية للعملات الاجنبية (امين ، 2007 ، 237).

* weston, J,faud copel and, T,E, managerial, finance ,A dapted by Af fox and R.J Lim act.2ed, Uk adition,1988, p 850.

• ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل تؤثر في سعر الصرف وهو يستجيب لها بقوة وهي قد تكون عوامل اقتصادية او غير اقتصادية ، وحسب قوة هذه العوامل يتحرك سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً ، وتعتمد هذه العوامل على مقتضيات الحاجة الاقتصادية لصرف احدي العملتين ويتأثر ذلك من خلال حركة التبادل والتعامل او التداول لحركة الاقتصاد الدولي ، اذ ان الاقتصاد كعلم اجتماعي يتأثر بمختلف التغيرات الاقتصادية وغيرها ، وكالاتي :

1- التضخم : حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم سواء في الاقتصاديات الوطنية او العالمية الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى (jakob,2003 p18) مما يؤدي الى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الاجنبية كما تشير الى ذلك نظرية تعادل القوة الشرائية للعالم الاقتصادي (cosstav castle) الذي اكد على ان سعر الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الاخرى يميل للانخفاض بنفس النسبة التي يرتفع فيها المستوى العام للأسعار.(العاني، 2005، 33)

2- الديون الخارجية : من الابعاء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني المديونية الخارجية من خلال الفوائد السنوية التي تترتب على تلك المديونية اذ قد تلجأ بعض الدول الى جدولة ديونها مع دائنيها مقابل فوائد عالية مما يجعل هذه الدول تسدد تلك الفوائد للديون على شكل اقساط وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية فترتفع أسعار صرفها وتنخفض بالمقابل أسعار صرف العملة المحلية.

3- سعر الفائدة: تؤثر اسعار الفائدة أيضاً على سعر الصرف ،اذ ان حركة رؤوس الاموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصادات الدولية ، انما تتحرك بحثاً عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه اسعار الفائدة الحقيقية عن بقية البلدان ، سيدفع برؤوس الاموال الى الانتقال نحوه مما يؤدي الى زيادة عرض العملة الاجنبية في الداخل وبالتالي تدهور او انخفاض سعر صرفها. وبالتالي تحسن سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الاخرى (الجاسم، 1976، 334-337).

4- ميزان المدفوعات : ان اي اختلال وعدم توازن لميزان المدفوعات سيؤثر مما لا شك فيه على سعر الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ، ويمكن معرفة هذا الاختلال الذي يؤثر على سعر الصرف من خلال :

- التغيير في ارصدة الذهب والنقد الاجنبي .
- التغيير في ميزان المدفوعات الاساسي (الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الاجل).

- التغيير في السيولة الدولية .
- العمليات التلقائية .

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما ، سيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية في ذلك البلد لسد العجز، وبالمقابل فأن انخفاض الطلب من الاجانب على عملته المحلية سيؤدي الى تدهور سعر الصرف لعملة البلد المعني ، ويحدث العكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات (الرفيعي ، 2012 ، 284-286).

5- **الدخل القومي** : ان التغيير في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى تغيير مشابه في الحساب الجاري زيادةً او نقصاناً ، فعند الزيادة ينتعش الحساب الجاري ويزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي الى انخفاض سعر الصرف الاجنبي وبالعكس .

6- **الموازنة العامة للدولة** : يمكن ان تلعب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف ، فعندما تتجه الدولة الى سياسة انكماشية لتحقيق فائض او لتقليل العجز الحاصل في الموازنة فأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الواردات والزيادة في الصادرات وبالتالي يتحقق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مما يدفع بقيمة العملة الوطنية للأنتفاع مقابل العملة الاجنبية ، اي عندما تتجه الدولة الى تقليص حجم الانفاق الحكومي سيؤدي ذلك الى الحد من حجم الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات التضخم وبالنتيجة سيؤدي ذلك الى رفع سعر صرف العملة الوطنية.(الرفيعي ، 2012 ، 286)

7- **التعريفات الكمركية**: تؤثر التعريفات الكمركية في سعر الصرف مما يؤدي الى تقليص الطلب على العملة المحلية وانخفاض أسعار صرفها.

8- **سياسة التجارة الخارجية** : حيث تتجه الدولة لتشجيع الصادرات والواردات مما يؤثر على كمية السلع المستوردة وأنواعها ومناشئها، ويؤثر بالتالي على طلب العملة الأجنبية ، فكثير من الدول تمارس سياسة حماية الإنتاج المحلي بهدف التحكم بالواردات والتأثير على سعر صرف العملة مستخدمتاً الحصص الأستيرادية لمختلف السلع تنفيذاً لهذه السياسة.(سلمان ، 2008 ، 6)

ان العوامل الاقتصادية والنقدية سابقة الذكر يمكن ان تساهم في تقرير سعر صرف العملة الوطنية بالاضافة الى ذلك فأن سياسة الدولة الاقتصادية وتوجهاتها يمكن ان تلعب دوراً مهماً في رفع او تخفيض سعر الصرف.

كما أن هناك عوامل أخرى غير اقتصادية يمكن ان تؤثر بشكل او اخر على سعر الصرف وهي لا تقل اهمية عن العوامل سابقة الذكر ومنها الاضطرابات والحروب

والاشاعات والابخار وخبرة المتعاملين في اسواق المال وقوتهم التفاوضية وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام وسعر الصرف بشكل خاص .

- **ثالثاً: أنظمة سعر الصرف*** : عرف نظام الصرف عدة تطورات بدءاً من قاعدة الذهب وأنتهاءً بالنظام العائم. كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب، وحينها كانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، الا ان الامر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1971 منع تحويل الدولار الى ذهب ، اذ يعد هذا الاعلان في نظر الكثيرين انهياراً لنظام بريتون وودز .
وهنا يمكن التمييز بين نوعين من أنظمة الصرف هما :

1- نظام الصرف الحر: تستمد فلسفة نظام الصرف الحر على تفاعل مستوى العرض والطلب على العملات المحلية في سوق الصرف الاجنبي بصورة حرة. اي ان عملية بيع وشراء العملات الاجنبية تكون بحرية تامة . إذ يمكن للدولة التي تعمل بهذا النظام الاستفادة من مرونة اسعار الصرف وهناك نماذج مختلفة لهذا النظام وهي : (الحلاق ، العجلوني ، 2010 ، 291-293)

أ- **نظام سعر الصرف الحر المعوم** : وهو ذلك السعر الذي يتم تحديده تلقائياً من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على النقد الاجنبي او المحلي دون تدخل من السلطة النقدية .(قريصة ، العقاد ، 1983 ، 402).

ب - **سعر الصرف المدار (القابل للتعديل):** يعد هذا النوع الاكثر شيوعاً في اغلب دول العالم تقريباً، لان سعر الصرف هو احد اهم أدوات السياسة النقدية للدول لتوجيه اقتصاداتها الوطنية ومعالجة الخلل في موازين مدفوعاتها لكن هذا التدخل او التعديل الذي تقوم به السلطة النقدية يختلف من دولة الى اخرى ومن مكان الى اخر ومن وقت الى اخر بحسب حالة الاقتصاد السائدة ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي ، ويمكن من خلال الدخول الى سوق الصرف الاجنبي سواء بالبيع المباشر او الشراء يمكن للسلطة النقدية الحد من التقلبات في سعر صرف عملتها الوطنية ويمتاز هذا النظام بإمكانية جمعه بين مزايا اسعار الصرف المقيدة نسبياً وإمكانية احداث تغيرات من دون مواجهة مساوئ سعر الصرف المرن اي ان هذا النظام يتمثل بنظام سعر الصرف الثابت مع إمكانية التعديل عند الحاجة ، كما يسمح

*- لمزيد من التفاصيل أنظر في (علي توفيق الصادق وآخرون ، 2002 ، نظم وسياسات أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، وقائع الندوة المنعقدة في 16-17 كانون الاول 2002 ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، في إطار برنامج التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي).

للسلطة النقدية بمرونة كبيرة للتحرك في الساحة الاقتصادية المحلية ويساعدها على مواجهة حركة رأس المال والنشاط الاقتصادي. (كنعان ، 2012 ، 494-495).

2- نظام سعر الصرف الثابت : في ظل هذا النظام يكون سعر العملة الوطنية ثابتاً امام العملات الاجنبية ، وقد ساد هذا النوع في أثناء سريان قاعدة الذهب، حيث وبموجب هذه القاعدة فإن لكل عملة من عملات الدول المختلفة محتوى ذهبي ثابت وان سعر صرف كل عملة يعادل كمية من الذهب الذي تحتويه هذه العملة ، لكن بعد الانتهاء من العمل بقاعدة الذهب عام 1971 انتقل العمل من قاعدة الذهب الى قاعدة النقود الورقية ، اذ تلجأ السلطة النقدية لهذا النظام في حالة الأزمات والحروب بتحديد سعر صرف عملتها ولا تترك مجالاً للعرض والطلب في السوق الحرة . وذلك من خلال عمليات البيع والشراء ، بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض. (عناي ، 2006 ، 35-36).

• **رابعاً : النظريات المفسرة لسعر الصرف :** حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف اسعار الصرف بين الدول ، واهم هذه النظريات هي : (كريم ، 2010 ، 59-66).

1- نظرية تعادل القوة الشرائية : ان مؤسس هذه النظرية هو الاقتصادي (ريكاردو)، ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) في اوائل العشرينات من القرن العشرين عندما اصدر كتابه بعنوان (النقود واسعار الصرف الاجنبية) ويتحدد سعر الصرف ضمن هذه النظرية على اساس ما يمكن ان نشتره من العملة في الداخل والخارج، فمثلاً تكون تكلفة شراء سلع في الولايات المتحدة الاميركية مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وعليه اذن كانت الدولة (A) تعاني من ارتفاع معدل التضخم لديها اعلى من الدولة (B) فأنها ستعمل على زيادة استيراداتها من الدولة (B) وعندها تنخفض صادراتها مما سيولد عجزاً تجارياً عند الدولة (A) يدفعها الى خفض قيمة عملتها بالمقارنة مع الدولة الاخرى وتحقيق قيمة تعادل جديدة ، وتكون هذه النظرية اكثر فاعلية بالاجل الطويل . وتكون العملات الضعيفة والاقل اهمية في حركة رؤوس الاموال العالمية اقل فاعلية واستجابة لهذه النظرية. (الشكري 2013 ، 144 - 146).

2- نظرية تعادل اسعار الفائدة : حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على مردودات مرتفعة من الخارج مقابل تلك التي يمكن الحصول عليها في السوق الداخلية ، لان الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض عنها بالفارق بين سعر الصرف الانبي وسعر الصرف الاجل ، ومن مميزات هذه النظرية ربط الاسواق النقدية الوطنية

مع اسوق الصرف حسب المعادلة الاتية : $le+ld=cc/ct-cc$ حيث ان : $CC=$ سعر الصرف الانى $CT=$ سعر الصرف الاجل ، $E=$ معدل الفائدة الخارجى الاسمي $ld=$ معدل الفائدة الداخلى الاسمي . (علي ، محمود ، 2011، 241-242).

3- نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف : أن سعر الصرف هو جزء من نظرية الاسعار ومن ثم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ، وعندها يسمى بسعر الصرف التوازني .

فعندما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات سوف يؤدي ذلك الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية ، وبالعكس عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات سوف يؤدي ذلك الى زيادة المعروض النقدي من العملة المحلية ، وبالتالي انخفاضاً في قيمتها الخارجية، وهنا يمكن القول بأن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وان سعر الصرف هو عامل تابع.(الشكري ، 2013 ، 145) (fritz machiup , op , cit, io2) .

4- نظرية السوق الكفوء : وهو ذلك السوق الذي تعكس فيه الاسعار كل المعلومات المتاحة والجديدة التي تؤثر على اسعار الصرف الانية والاجلة وتكون تكاليف المعاملات فيها ضعيفة وتغيرات اسعار الصرف عشوائية ، وينتج عن ذلك ان المضارب لا يمكن ان يحقق بأستمرار عوائد ، كما ان السعر الاجل يمكن ان يستخدم كمؤشر من دون المضاربة على السعر الانى المستقبلي.(الشبكة العنكبوتية ، www.dgelfa.info@2006-2015-show third.html).

لكن نظرية السوق الكفوء تعرضت للكثير من الجدل والنقاش حول كفاءة سوق الصرف ، اذ اثبتت اختبارات Deify,Geode عامي 1975 و 1976. كفاءة سوق الصرف ، بينما الدراسة التي قام بها Hunt عام 1986 والدراسات التي قام بها كل من Mar Donald, Kearny عام 1989 على عدم كفاءة سوق الصرف .

5- نظرية توازن المحفظة : تعتمد الية هذه النظرية على ان اي زيادة لعرض النقد سيؤدي الى انخفاض مباشر لسعر الفائدة ويتحول الطلب من السندات المحلية الى العملة الوطنية والسندات الاجنبية ، وعند الانتقال الى شراء السندات الاجنبية تتدهور قيمة العملة الوطنية للدولة وبمرور الزمن سيحفز هذا الانخفاض صادرات الدولة الوطنية ويثبت استيرادها مما يؤدي الى ظهور فائض في الميزان التجاري ومن ثم ارتفاع قيمة العملة الوطنية.(علي ، محمود ، 2011 ، 242)

وهناك نظريات كثيرة تناولت هذا الموضوع لا يسمح الوقت لشرحها بالتفصيل

مثل ، النظرية الانتاجية ، نظرية الارصدة ، نظرية تقلبات اسواق الموجودات المالية .

• المحور الثاني : الاطار النظري والمفاهيمي للتضخم

اولاً المفهوم : يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعاني منها معظم الاقتصادات في الوقت الراهن وتواجهها السياسة النقدية من خلال مجموعة من الادوات ومنها سعر الصرف.

وعلى الرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة الا ان هناك جدلاً واسعاً حول اسبابها واثارها الاقتصادية ، وما هي افضل السياسات التي يتعين اتباعها للقضاء عليها او الحد من اثارها وما هو المدى الذي يتعين اللجوء اليه في استخدام هذه السياسات او تلك عندما تكون اثارها سلبية على الاقتصاد الوطني.

ويعد التضخم من اهم العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار الاقتصادي في معظم البلدان ، اذ انه يؤثر ويتأثر بالعديد من المؤثرات الاقتصادية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة والاجور ومستوى المعيشة ، فضلاً عن ذلك فأرتفاع مستوياته ترعزع الثقة بالنظام الاقتصادي . وقد وردت العديد من التعاريف قد تختلف في مبرر هذه الظاهرة لكن أتفقت على مفهوم محدد (Uzagalieva,2004,p2).

فمنهم من يرى ان التضخم يعود للزيادة في كمية النقود المتداولة عن المعروض السلعي ، مما يؤدي الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، فيما يعتمد البعض الاخر انه ناجم عن زيادة الانفاق القومي دون ان يرافقه زيادة في الانتاج ، فيما يرى البعض الاخر ان التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لا بد ان يرافقها ارتفاع في الاسعار هي سبب التضخم . (جاسم، الوادي ، 2000 ، 177).

ويمكن تعريف التضخم : بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد (عبدالجبار ، 2006 ، 39).

وتجدر الاشارة الى ان التضخم يجب ان يرتبط بأرتفاع مستمر في جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، وان يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولمدة زمنية طويلة ، وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب ان يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الافراد بحيث يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للافراد.

او هو فائض الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاسعار السائدة .

أما الباحث ، فيرى أن التضخم هو الارتفاع المستمر والمتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات ولمدة من الزمن سنة فأكثر .

• ثانياً: أنواع التضخم

- بالنظر لتعدد مفاهيم التضخم وتعدد نظرياته فهذا يعني ان هناك انواع متعددة منه ولكل نوع اسبابه واساليب لمعالجته ، ويمكن حصر وتحديد اهم انواع التضخم بالاتي :
- 1- التضخم الحقيقي :** يعرفه (كينز) بأنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة الاضافية في الطلب الكلي الى زيادة في الانتاج ، ويعتقد كينز ان مرونة الانتاج تكون في الطلب الكلي ، ويسمي البعض هذا النوع من التضخم بالتضخم الصحيح او التضخم الفعلي.(الشمري ، 2006 ، 404-405).
 - 2- التضخم المفرط :** او كما يسمى ايضاً التضخم (الجامح) وهو يمثل ذروة التضخم ، اذ عندما ترتفع الاسعار بمعدلات عالية وتزيد سرعة التداول للنقود عندها تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيم نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بشكل مفرط مع نقص في المعروض السلعي فضلاً عن ارتفاع الاجور والتكاليف مع ارتفاع الاسعار مما يؤدي الى تدهور قيمة النقود.(العيساوي ، الوادي ، 2000,125-126)
 - 3- التضخم المكبوت :** ويتصل هذا النوع من التضخم بالزيادات في الاسعار والتي كان يتعين وقوعها لو غابت الرقابة الحكومية عنها والتقنين بواسطة استخدام البطاقة التموينية وسياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع والخدمات الاساسية ، وغالباً ما يحدث مثل هذا النوع من التضخم في الاقتصادات المخططة مركزياً (الاشتراكية)، لكن هذا لا يمنع الافراد من الاحتفاظ بالنقود سائلة او يمكن ان تحول الى قوة شرائية فعالة.(علي ، العيسى ، 2004 ، 449)
 - 4- التضخم الزاحف :** او ما يعرف احياناً بالتضخم التدريجي ، وهو من اكثر انواع التضخم اهمية في الحياة العملية بالنسبة لاغلب البلدان ، وتتميز به الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بصورة عامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة لكنها مستمرة حتى في حالة عدم زياة الطلب الكلي بنسبة كبيرة وهو اقل خطورة، اذ يظهر بفترات متباعدة وهناك امكانية للسيطرة عليه ، وقد يتراوح هذا الارتفاع بين (2-3%) سنوياً ، ويعود سبب ظهوره الى زيادة كمية النقود المتداولة والى الارتفاع النسبي في الاجور والارباح ، وهذا النوع من التضخم يراه بعض الأقتصاديين ضرورياً لأن الزيادات البسيطة في الاسعار قد تكون حافزاً للمستثمرين بل أن بعض الدول تعمل على المحافظة على الاقتصاد في حالة من التضخم في حدود هذه المستويات ، أذ ان بريطانيا وضعت هدفاً لسياستها النقدية بالحفاظ على نسبة 2% من التضخم.(الأمين، 2002 ، 212)
 - 5- التضخم المتقلب :** ويتمثل هذا النوع بالارتفاع الحاد بالاسعار ولمدد معينة ثم ما لبث ان يعالج ليعود بشكل كبير ومعدلات عالية ولمدة لاحقة الى وضعه الطبيعي .

6- التضخم المستورد: يظهر هذا النوع عادةً في البلدان ذات الاقتصادات النامية والتي تكون أكثر انفتاحاً وتأثراً بالعالم الخارجي ، ويعزى السبب لبروز مثل هذا النوع الى الارتفاع الحاد والمستمر في اسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج ويتميز هذا النوع بصعوبة السيطرة عليه لان عوامل ظهوره خارجية.(بوذباب، 1996، 302-306)

• **ثالثاً : أهم النظريات المفسرة للتضخم**

بالنظر لتعدد المفاهيم للتضخم فقد تعددت النظريات التي حاولت ان تفسر الأسباب التي تقف وراء بروز ظاهرة التضخم ومن أهمها مايلي:

1- نظرية التضخم الناشئ عن الطلب: وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع ويقال ان هناك كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات. أي نتيجة للزيادة في الطلب النقدي مقابل عرض ثابت عن السلع مؤدياً ذلك الى ظهور فجوة تضخمية ، فأى زيادة في الطلب لن تقابلها زيادة في الإنتاج وفي حالة وصول الاقتصاد لحالة الاستخدام الكامل سينعكس ذلك بشكل ارتفاع بالأسعار ولن تتوقف الاسعار عند حد معين . ولعل أهم الاسباب المؤدية الى مثل هذا النوع هو مايسمى بعجز الموازنة العامة للدولة ، أذ عندما تقوم الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو ضبطها من خلال البنك المركزي مما يؤدي الى حقن الأقتصاد بكميات من النقود ولايقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية الأمر الذي سينعكس سلباً على زيادة الاسعار ومعدلات التضخم.(شيحه ، 1985 ، 334-340)

2- نظرية التضخم الناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا التضخم وفقاً لهذه النظرية عن طريق زيادة الأجور التي تحاول نقابات العمال المطالبة بها من خلال الضغط على ارباب العمل للحصول عليها . أذ يؤدي ذلك الى ارتفاع التكاليف ثم المستوى العام للأسعار وينشأ هذا النوع في الصناعات المركزية نسبياً أو الاحتكارية وأيضاً عندما تتحدد الأسعار بحرية وفي الأوضاع التنافسية غير التامة في السوق ويكون للمنشآت والنقابات دورتحكمي في الأسعار مما يدفع الى ارتفاع التكاليف مؤدياً الى انخفاض في العرض الكلي ثم ارتفاع الطلب النقدي الكلي دافعاً بالأسعار للارتفاع مدة أخرى ، مما سيساهم في زيادة تكاليف الإنتاج مدة أخرى مسبباً تضخماً تراكمياً.(الأمين ، 2002 ، 209-213)

3- نظرية التضخم الهيكلي: وهو احدث تفسير للتضخم ، خاصة في البلدان النامية والتي تسعى الى تحديث وتنمية أقتصاداتها ، وتفسيرة ان التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد حتى ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه مفرطاً او لم يكن هناك تركيز اقتصادي، أو عندما يكون التغير في تركيب العرض ويمكن ان يحدث هذا التضخم

عند تغيير طبيعة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري خصوصاً بعد حالة الحرب ، أذ تنخفض النفقات العسكرية ويزداد الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة الأسعار خاصة في الفترة الانتقالية اللازمة لتوجيه الاقتصاد نحو زيادة في هذه الصناعات. (جاسم ، الوادي ، 2000 ، 122)

• رابعاً: آثار التضخم*

هناك مجموعة من الآثار ممكن أن يحدثها التضخم نوجز منها مايلي:

- 1- انخفاض قيمة النقود مما يؤدي الى انخفاض في الوحدة الشرائية لوحدة النقد. أي أنه توجد علاقة عكسية بين التضخم وقيمة النقود، أي القوة الشرائية. (عباس ، 2008 ، 62)
- 2- أكثر المتضررين من التضخم هم أصحاب الدخل الثابتة بينما أصحاب الأموال المتغيرة يستفيدون لأن الأرباح سترتفع في حالة التضخم ونتيجة لذلك يتضرر الدائن ويستفيد المدين ، أيضاً يتضرر المدخرون لأن قيمة نقودهم تتغير نحو الانخفاض عما كانت عليه وقت الأذخار وبالتالي انخفاض الاستثمار وتأثيره على التنمية . (الشكري 2013 ، 147)
- 3- الأثر على الميزان التجاري : أذ يؤدي ارتفاع اسعار السلع المنتجة محلياً إلى انخفاض القوة التنافسية لها في الاسواق العالمية مما يؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة الأستيرادات وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري.
- 4- الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي ، أذ يمكن ان يؤدي الأرتفاع المستمر في الأسعار الى تقليل حافز الأذخار وزيادة الأنفاق الاستهلاكي وبالتالي تقليل الحافز للأستثمار وأنخفاض معدل النمو الاقتصادي والنواتج القومي.
- 5- التخلي عن العملة الوطنية واللجوء الى استخدام العملة الجنبية أذ تكون أكثر ثباتاً في قيمتها، وهو أمر ينعكس على تدهور الصرف للعملة الوطنية. (جاسم ، الوادي ، 2000 ، 127)

• المحور الثالث

أولاً:- العلاقة بين سعر الصرف والتضخم*

يؤثر سعر الصرف تأثيراً مباشراً في معدلات التضخم ، بأعتبارة الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالأقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (وهي السلع المصدرة والمستوردة والتي تدخل في التجارة الدولية)، وسوق الموجودات المالية وغير المالية ، وسوق عوامل الأنتاج (سوق العمل) ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية بتغيرات في سعر الصرف الأسمي ، كما

* أنظر في ذلك : عبدالمنعم السيد علي ، نزار سعد العيسى ، 2004 ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص459-462.

* - Edwards , Sebastian , The Relationship between Exchange Rates and Inflation Targeting Revisited- Central Bank of Chile working papers NO.409-December 2006 P22.

يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية أيضاً مع القدرة التنافسية ويتضح من ذلك ان اثر ارتفاع السعر الاسمي بسبب سياسة اقتصادية توسعية في ظل نظام صرف ثابت هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم انخفاض القدرة على المنافسة ، وفي ظل ثبات سعر الصرف وثبات السعر العالمي يكون الانخفاض النسبي في القدرة على المنافسة معادلة للتضخم المحلي ، وهنا تبرز العلاقة الجوهرية بين سياسات سعر الصرف ومعدلات التضخم. (صالح، 2002، 38). أذ أن ارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وأن قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ستزداد ولكن في الوقت نفسه سترتفع معدلات التضخم والعكس صحيح (الشماخ، العمري، 2001، 6). أن الارتفاع المتزايد في المستوى العالمي للأسعار (التضخم) يشكل تحدياً حقيقياً وخطيراً على استقرار النشاط الاقتصادي في اي دولة سواء كانت نامية أم متقدمة. لكن في الدول النامية ذات الأسواق الناشئة ومنها العراق تكون الآثار السلبية للتضخم أكبر وأعمق. لقد تولدت قناعات عند واصفي السياسة النقدية، بأن يكون هدف استقرار الأسعار بالنسبة للسياسة النقدية هدف طويل الأجل، لذا ثبتت تلك الجهات مسؤولية مكافحة التضخم من خلال سياسة عرفت اليوم باسم سياسة استهداف التضخم. (ذباب ، 1996 ، 202 - 212)

نسب التضخم السنوي وأسعار الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار الاميركي

السنة	نسبة التضخم السنوي%	سعر المزداد (السعر الرسمي)	سعر السوق (السعر الموازي)
2003	33,6	1896	1936
2004	27	1453	1453
2005	37	1469	1472
2006	53,2	1467	1475
2007	30,8	1255	1267
2008	2,7	1193	1203
2009	2,8 -	1170	1182
2010	2,4	1170	1185
2011	5,6	1170	1196
2012	6,1	1166	1233
2013	1,9	1166	1232

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي التقارير الاقتصادية السنوية ، نشرات من 2003-2013.

ثانياً:- تقدير النموذج:

باستخدام الطرق الاعتيادية في تقدير المعادلات الانحدارية وباستخدام الصيغ الاربع المعهودة لتوصيف العلاقة بين المتغيرات وهي الصيغ الخطية واللوغاريتمية التامة واللوغاريتمية للمتغيرات المستقلة واللوغاريتمية للمتغير التابع، لم نحصل على اية تقديرات معنوية للنماذج المقدره بسبب وجود مشكلة تداخل خطي كبيرة جدا بين المتغيرات المستقلة في النموذج ، وهذا ناجم عن الارتباط القوي جدا بين متغيرات سعر المزاد وسعر السوق. فلابد والحالة اعلاه من المناورة باستخدام طرق اخرى في تقدير النموذج، وقد تم استخدام طريقة الانحدار التدرجي STEPWISE للتخلص من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، وهذه الطريقة تقوم اليا باختيار المتغير المستقل الاقوى تأثيرا على المتغير التابع من بين المتغيرات المستقلة ذات التعدد الخطي، وطرد المتغيرات الاخرى الاقل تأثيرا. وكان افضل النماذج المقدره بهذه الطريقة هو النموذج اللوغاريتمي التام وبالنتائج المعروضة في الجداول الاتية:

نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة الانحدار التدرجي للبيانات اللوغاريتمية

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.756 ^a	.572	.519	.90301	1.370

a. Predictors: (Constant), لو المزاد

b. Dependent Variable: لو تضخم

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	8.722	1	8.722	10.696	.011 ^a
Residual	6.523	8	.815		
Total	15.246	9			

a. Predictors: (Constant), لو المزاد b. Dependent Variable: لو تضخم

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	Constant	-41.360	13.379		-3.091	.015	1.000	.1000
	لو المزاد	6.086	1.861	.756	3.271	.011		

--	--	--	--	--	--	--	--

a. Dependent Variable: لو تضخم

Excluded Variables^b

Model	Beta In	t	Sig	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
					Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
لو السوق 1	-2.217 ^{-a}	-1.194-	.271	-.411-	.015	67.873	.015

a. Predictors in the Model: (Constant), لو المزاد

b. Dependent Variable: لو تضخم

ويبدو من نتائج التقدير أن أفضل معادلة مقدر لتوصيف العلاقة بين معدل التضخم وأسعار الدولار في السوق المحلية وأسعار الدولار للمزاد العلني هي :

$$\text{LN inflation} = -41.36 + 6.086 \text{ LN auction price}$$

إذ يتضح من المعادلة المقدر انه ان ازداد سعر المزاد بوحدة واحدة فان معدل التضخم سيزداد بمقدار 6.086 وحدة، وهو تأثير خطير يوضح اهمية السيطرة على اسعار المزاد العلني للدولار بوضع سقف محدد لا يمكن تجاوزه لأسعار المزاد.

وقد اجتازت المعادلة المقدر اختبار t للمعنوية لكل من معلمة المقطع ومعامل سعر المزاد اذ كانتا بمستوى معنوية 0.015 و 0.011 على التوالي.

اما المعنوية الاجمالية للمعادلة المقدر فكانت ممتازة جدا بدليل اختبار F والذي كان بمستوى معنوية 0.011 ايضا.

اما قوة النموذج المقدر التفسيرية فكانت مقبولة بدليل قيمة معامل التحديد R^2 والبالغة 0.57 والتي تعني ان النموذج المقدر يستطيع تفسير 57% من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم في الفترة المدروسة بإرجاعها الى تغيرات حدثت في سعر المزاد للدولار. وبذلك يمكن اعتماد النموذج في عمليات التحليل والتخطيط والتنبؤ الاقتصادي.

ثالثاً: - الأستنتاجات والتوصيات

أ- الأستنتاجات:-

1- يعد سعر الصرف من أهم الأدوات التي يمكن ان تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها والتي من أهمها التأثير على معدلات التضخم ومعالجتها.

- 2- أن من أهم السياسات الناجحة لمعالجة التضخم في العراق هو استخدام السلطة النقدية لسياسة سعر الصرف المدار من خلال إقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية بهدف تحقيق نوع من الاستقرار لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.
- 3- أظهر التحليل القياسي معنوية سعر الصرف للتأثير في معدلات التضخم في العراق وان طبيعة علاقة الارتباط بين سعر الصرف والتضخم كانت سالبة، وان سياسة أسعار الصرف في العراق قد أسهمت في الحد من ارتفاع معدلات التضخم وهذا ينسجم مع فرضية البحث.
- 4- أن النموذج المقدر يستطيع تفسير (57%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم خلال مدة الدراسة بأرجاعها الى تغيرات حدثت في سعر المزاد للدولار.
- 5 - هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف والتي يجب السيطرة عليها من أجل التحكم في سعر الصرف.
- 6- بلغ أعلى معدل للتضخم في العراق عام (2006) مانسبته (53,2%) وانخفض المعدل عام (2010) إلى (2,5%) وكان هذا مترافقاً مع تغيرات سعر صرف الدينار.
- 7- لقد أتضح لنا انه منذ عام (2003) أخذ الدينار العراقي يسترد قيمته ويحافظ على استقراره إذ بلغ (1896) عام (2003) ثم تحسن سعر صرفه إلى ان بلغ (1166) عام (2013) وهذا يعود الى السياسة التي أنتهجها البنك المركزي العراقي لغرض استعادة الثقة بالعملة الوطنية.
- 8- تبين أيضاً أن التحسن في اسعار الصرف كان مصحوباً بأنخفاض معدلات التضخم خلال مدة الدراسة ، ويعود السبب في ذلك الى تبني البنك المركزي سياسة نقدية هدفها الضغط على معدلات التضخم وبنفس الوقت رفع قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

ب:- التوصيات

- 1- نوصي البنك المركزي العراقي بالحفاظ على سياسته تجاه سعر الصرف لأنها سياسة جيدة أثمرت استقراراً لسعر الصرف مما انعكس إيجاباً على انخفاض معدلات التضخم خلال مدة الدراسة.
- 2- رصد أي تغيرات من شأنها زعزعة استقرار سعر الصرف.
- 3- استمرار البنك المركزي في ضخ العملة الأجنبية الى السوق عن طريق المزاد (سياسة التعويم المدار) بما يتلاءم وحاجة السوق من العملة الأجنبية من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وتحقيق الاستقرار النقدي ، وصولاً الى الحد من التضخم.
- 4- أن يبقى البنك المركزي العراقي مستقلاً بعمله ولا يرتبط بأي جهة حكومية لكي يتمكن من تحقيق أهدافه.

- 5- أن تكون هناك سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق أستقرار دائم في سعر الصرف مع ضمان أقتراب السعر التوازني مع سعر السوق للدينار العراقي.
- 6- أعتماذ أجراءات أضافية أخرى لغرض ضمان أستقرار أسعار الصرف ومنها السيطرة على الأستيرادات بغية الحد من الأستيراد غير الضروري الذي يحدث ضغطاً على اسعار الصرف ، وكذلك أتباع سياسات كمركية هادفة بأتجاه تقليل الواردات، والعمل على زيادة الصادرات وتتنوعها بغية خلق مصادر جديدة لتدفق العملة الصعبة الى البلد.
- 7- أتاخذ الأجراءات اللازمة للحد من هروب رؤوس الأموال الى الخارج وعمليات تهريب العملة وتزويرها وغسيل الأموال، ومنع المضاربيين من التلاعب بأسعار الصرف بما يتناقض مع توجهات السلطة النقدية.

المصادر العربية

1. الأمين ، عبد الوهاب ، 2002، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
2. أمين ، هجير عدنان ، 2007، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية ، عدد خاص.
3. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الإحصائية للأعوام 2003-2013.
4. الحلاق ، العجلوني ، سعيد سامي ، محمد محمود ، 2010، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن- عمان ، الطبعة العربية.
5. الرفيعي ، أفتخار محمد مناحي، 2012، السيولة النقدية وتأثيرها على سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأميركي لمدة (2000-2001)، مجلة الدنانير، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، العدد الثاني.
6. السيد علي ، العيسى ، عبد المنعم ، سعد الدين ، 2004 ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الأردن.
7. الشكري، عبد العظيم، 2013، أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، مجلد 15 / العدد 4/ السنة 2013.
8. الشماع ، همام ، العمري ، عمرو هشام ، 2001 ، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، المؤتمر الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة.

9. الشمري ، ناظم محمود نوري ، 2006 ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن.
10. الصادق، علي توفيق وآخرون ،2002، نظم وسياسيات أسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية . وقائع الندوة المنعقدة في 16- 17 كانون الأول 2002 ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.
11. العاني ، عماد محمد ، 2005 ، سياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الاقتصاد العراقي بن الواقع والطموح ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
12. العباس، بلفاسم ، تشرين 2003 ، سياسات أسعار الصرف ، العدد الثالث والعشرون السنة الثانية. سلسلة دورية تعنى بقضايا الأقطار العربية.
13. العيساوي ، الوادي ، كاظم جاسم ، مجد، 2000 ، الاقتصاد الكلي ، المستقبل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن.
14. الغالبي ، عبد الحسين جليل عبد الحسن، 2001 ، سعر الصرف وأدائه في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية تطبيقات)، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
15. الجاسم ، محمد علي ، 1976 ، الاقتصاد الدولي _ العلاقات _ النظريات _ السياسات ، ساعدت في طبعة جامعة بغداد ، الكتاب الأول.
16. بو ذباب ، سليمان ، 1996، اقتصاديات النقود والبنوك ، معهد والدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.
17. جاسم ، الوادي، كاظم ، محمد ، 2000، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر ، الأردن.
18. سلمان ، ماهر محسن ،2008، التنبؤ باحتمالات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي باستعمال سلاسل ماركوف للفترة (2008-2014)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، بحوث السوق المالية ، بغداد.
19. شيحة ، مصطفى رشدي ، 1985 ، الاقتصاد النقدي والمصرفي دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، لبنان.
20. صالح ، مظهر محمد ،2002، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار الاقتصادي في معدلات الصرف ، دراسة ، البنك المركزي العراقي ، بغداد.

21. عباس ، صباح نوري ، 2008 ، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمد (1990-2005) (بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 17 ، أيار 2008 ، بغداد ، العراق.
22. علي ، د. د. مجيد ، عبد الجبار . د. عفاف ، 2004 - مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي - دار وائل للنشر - الأردن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - العدد 17 - 2008.
23. علي ، محمود ، وسام حسين أسلام محمد ، 2010 ، سعر الصرف وأثره على التضخم في العراق للمدة (2005-2009) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، عدد خاص ، المجلد 7 / 2010).
24. عمار ، عبد الجبار ، 2006 ، التضخم في الاقتصاد العراقي ، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية ، العدد الثالث ، تشرين الأول.
25. عناني ، السعيد ، 2006 ، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات ، الجزائر.
26. قريصة ، العقاد ، صبحي تادرس ، مدحت محمد ، 1983 ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان. الموقع الالكتروني: [www. Dgelfa.info@2006-2015-show third.html](http://www.Dgelfa.info@2006-2015-show-third.html)
27. كريم ، فلاح حسن ، 2010 ، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة 1980-2008)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
28. كنعان ، علي ، 2012 ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، بيروت ، توزيع مكتبة دار النبع.

المصادر الأجنبية

- 1- Edwards , Sebastian , The Relationship between Exchange Rates and Inflation Targeting Revisited- Central Bank of Chile working papers NO.409-December 2006.
- 2- Firtz Mauchup, explaining changes balances of payments and foreign change rate: A polemic with graphs AL Geber, and citation in flexible exchange rates of the balances of payments edit P.Kindly Berger u.s a north - Holland publishing company.

- 3- Jakob , David , Jansen , Jan , – Statements of ECB officials and their effects on the level and volatility of the Euro– Dollar Exchanges Rate – University of Groningen The Netherlands and CESIFO , Munich , Germany – March2003.
- 4- Uzagalivea , Ainura , finding , optional Measures of core inflation in Kyrgyz republic – Economics Education and Research consortium working paper series . Issn 1561-2422 , Moscow 2004.